كليـــة الحقوق
جامعة القاهرة

أحكام التسعير فى الشريعة الإسلامية
دراسة مقارنة

رسالة مقدمة
من
موسى عز الدين عبد الهادى

للحصول على درجة دكتوراه فى الحقوق

لجنـــة الحـــكم :

الأستاذ الدكتور/ يوسف محمود قاسم	**مشرفا**
أستاذ ورئيس قسم الشريعة الاسلامية بكلية الحقوق ـــ جامعة القاهرة	
الأستاذ الدكتور/ محمد أحمد الرزاز	**ومشرفا**
وزير المالية والاستاذ غير المتفرغ بكلية الحقوق ـــ جامعة القاهرة	
الأستاذة الدكتورة/ حمـدية زهران	**عضوا**
نائب رئيس جامعـــة حلوان	
الأستاذ الدكتور/ عبد المجيد مطلوب	**عضوا**
أســـتاذ ورئيس قســـم الشريعـــة الاســـلامية بكليـــة الحقـــوق ـــ جامعة عين شمس	

١٤٠٩ هـ ـ ١٩٨٩ م

بسم الله الرحمن الرحيم

« وأقيموا الوزن بالقسط ولا تخسروا الميزان »

صدق الله العظيم

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله رب العالمين ، يأمر بالعدل والاحسان ، وينهى عن الظلم والعدوان • والصلاة والسلام على سيدنا محمد ، عبد الله ورسوله ، أقام العدل على أساس المساواة الحقوقية بين الناس ، فلا تفاضل بينهم إلا بمقدار جهدهم وعملهم ، مع مراعاة تقوى الله وطاعته ، جزاه الله عنا أفضل ما جزى به نبيا عن قومه ورسولا عن أمته •

وبعـــــد :

فإن من مبادىء التشريع الاســـلامى إقامة التوازن فى مجـــال المعاملات ، وضمان المساواة بين المتعاقدين ، بحيث يأخذ كل ذى حق حقه • وعلى أساس هذا المبدأ تعددت الضوابط التى تحفظ هذا التوازن ومنها تحريم الاســـلام للربا والنهى عن الاحتكار وتحريم الغش وبخس الكيل والميزان وغير ذلك من النواهى التى وردت فى نصوص الكتاب الكريم والسنة النبوية وتعددت بشأنها شروح الفقهاء مما سترد الاشارة إليها فى موضعها من هذا البحث •

وإذا كان من حق الدولة بل من واجبهـــا الحرص على دفع هذه المنكرات والمفاسد من خلال المبدأ الاسلامى « الأمر بالمعروف والنهى

عن المنكر » والوارد فى قوله تعالى : « الذين إن مكناهم فى الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر » (١) • فقد ثار البحث فى الفقه الاسلامى حول جواز تدخل الدولة فى كثير من المسائل الاقتصادية الهامة ومنها التدخل بتحديد الأسعار والأجور وإجبار الأفراد على العمل أو نزع ملكيتهم للمنفعة العامة •

وهذا البحث يختص بواحدة من هذه المسائل وهى تدخل الدولة بتسعير السلع والخدمات •

وإذا انتهى البحث إلى القول بجواز أو وجوب التدخل بالتسعير فهل يعنى ذلك أن التسعير — باعتباره قيدا يرد على الملكية — لا يؤثر على بقاء حق المالك وقيامه ؟ •

ولما كانت الشريعة الاسلامية هى المصدر الرئيسى للتشريع فى دستور جمهورية مصر العربية ، فهل يعنى ذلك أيضا أن قيد التسعير لا يؤثر على بقاء حق المالك سواء فى التنظيم الدستورى أو فى القوانين العادية ؟ وما هو موقف القضاء المصرى من قيود الملكية بصفة عامة وقيد التسعير بصفة خاصة ؟ وهل تؤثر هذه القيود فى نظره على بقاء حق المالك وقيامه ؟ •

وإذا انتقلنا إلى الجانب التطبيقى للتسعير ، أى تنظيمه فى الاسلام ، فما هى حالات التدخل به ؟ ، وما هى الأسس التى يبنى عليها تحديد الأسعار ؟ ، وهل هذا التسعير من العموم بحيث يشمل محله جميع أنواع السلع أم يقتصر على بعضها فقط ؟ ومن الذين

---

(١) سورة الحج — الآية رقم ٤١ ٠

فهـــــرس

الصفحة

مقـدمة ٥

تمهيـد مفهوم التسعير وأنواعه ١١

البـــاب الأول

حكم التسعير ومدى مخالفته لحق الملكية وتنظيمه ٢١

الفصل الاول

آراء الفقهاء فى التسعير ٢٣

المبحث الاول الفقه الحنفى ٢٥

المبحث الثانى الفقه المالكى ٣٢

المبحث الثالث الفقه الشافعى ٤٩

المبحث الرابع الفقه الحنبلى ٥٤

المبحث الخامس الفقه الشيعى ٦٥

المطلب الاول فقه الامامية الاثنا عشرية ٦٥

المطلب الثانى الشيعة الزيدية ٦٩

المبحث السادس الفقه الظـاهرى ٧١

الفصل الثانى

مناقشة آراء الفقهاء فى التسعير ٧٤

المبحث الاول آية التراضى فى التجارة ومشروعية التسعير ٧٧

المبحث الثانى علاقة المصلحة بالنص ومشروعية التسعير ٨٣

المبحث الثالث حـديث عمر بن الخطـاب الى حـاطب بن أبى بلتعه وجواز التسعير ٩١

الصفحة

المبحث الرابع تحريم الاحتكار وجواز التسعير باعتباره طريقا من طرق محاربته ٩٥

الفصل الثالث

التسعير والفكر الاقتصادى المعاصر ١٠٢

الفصل الرابع

مدى مخالفة التسعير لحق الملكية فى القوانين الوضعية ١٠٧

المبحث الاول مدى تعارض التسعير مع حق الملكية فى التنظيم الدستورى ١١٢

المبحث الثانى مدى تعارض التسعير مع حق الملكية فى القوانين الوضعية العادية ١١٨

المطلب الاول قيود الملكية فى القوانين الاقتصادية ١٢٤

المطلب الثانى موقف القضاء من قيود الملكية ومن التسعير .. ١٤٣

المبحث الثالث دور التسعير فى عملية التنمية الاقتصادية .. ١٤٧

المطلب الاول دور التسعير فى تكوين المدخرات الوطنية اللازمة للتنمية الاقتصادية ١٤٨

المطلب الثانى دور التسعير فى علاج الآثار التضخمية فى مرحلة التنمية ١٥١

الفصل الخامس

تنظيم التسعير فى الاسلام وفى القانون الوضعى فى مصر ١٥٥

المبحث الاول تنظيم التسعير فى الاسلام ١٥٦

المطلب الاول نظام التسعير فى الاسلام ١٥٧

المطلب الثانى رقابة المحتسب للاسعار فى الاسلام ١٦٧

		الصفحة
المطلب الثالث	جزاء مخالفة التسعير فى الاسلام	١٨٣
المبحث الثانى	تنظيم التسعير فى القانون الوضعى فى مصر	١٩٥
المطلب الاول	سياسة وطرق التسعير الجبرى وتحديد الارباح	١٩٦
المطلب الثانى	الرقابة على الاسعار وجزاء مخالفتها	٢٠٦
خاتمة	مقارنة بين تنظيم التسعير فى الفقه الاسلامى وتنظيمه فى القانون الوضعى المصرى	٢١٦

الباب الثانى

مثالب التسعير ووسائل التغلب عليها وبديل التسعير المشروع ٢٢١

الفصل الاول

	مثالب التسعير	٢٢٢
المبحث الاول	مثالب التسعير فى الفقه الاسلامى	٢٢٤
المبحث الثانى	مثالب التسعير فى الفكر الاقتصادى المعاصر	٢٣٣

الفصل الثانى

	وسائل التغلب على مثالب التسعير	٢٣٧
المبحث الاول	نظام التقنين فى الاسلام	٢٣٩
المبحث الثانى	نظام التقنين فى الاقتصاد المعاصر	٢٤٥
المبحث الثالث	نظام التقنين فى مصر	٢٤٩

الفصل الثالث

	البديل المشروع للتسعير	٢٥٣
المبحث الاول	القضاء على الاحتكار بغير تسعير	٢٥٧
المبحث الثانى	تشجيع الجلب	٢٦٦

الصفحة

المبحث الثالث	الالتزام بحد الوسط أو الاعتدال في الانفاق	٢٧١
المبحث الرابع	الحث على العمل وزيادة الانتاج	٢٧٥
المبحث الخامس	مراعاة التكافل الاجتماعي في مواجهة الازمات	٢٨٢
المبحث السادس	وسائل مكافحة الغلاء في مصر	٢٨٧
المطلب الاول	وسائل الحد من الطلب	٢٨٩
المطلب الثاني	وسائل زيادة العرض	٢٩٢
	مقارنة بين وسائل مكافحة الغلاء في الاسلام وتلك الوسائل في مصر	٢٩٦
خاتمة	.. ..	٣٠٢
المراجع	.. ..	٣٠٩
الفهرس	.. ..	٣٣٧